مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (4)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (4) 2013

# الأنماط الجرمية المنتشرة في محافظة اللاذقية وخصائص مرتكبيها "دراسة ميدانية للجرائم المرتكبة في السجن المركزي بمدينة اللاذقية

**الدكتور أديب عقيل***
**الدكتور هناء برقاوي****
**رندا اسماعيل*****

**(تاريخ الإيداع 10 / 5 / 2012. قبل للنشر في 30 / 8 / 2012)**

## □ ملخّص □

الجريمة ظاهرة اجتماعية مورست قديماً، ولاتزال تمارس، وطالما وجد الإنسان وجدت المشكلة ووجد الانحراف، ومما لا شك فيه أن معرفة أسباب الجريمة تساعد بوضوح في الإسهام في تضييق نطاقها، والحد من آثارها الضارة في المجتمع. والجريمة في المجتمعات ليست مطلقة وإنما نسبية يختلف تحديدها من مجتمع لآخر وفق عاداته، ونظمه، وقوانينه.

والإنسان هو محور ودعامة أي نهضة، وهو العقل المدبر الذي يوجهها، وينير لها الطريق، والقائد الذي يقود مسيرتها، والنموذج الأخلاقي الذي يضفي عليها المثل العليا، والأخلاق النبيلة.

لذا كانت بناء الإنسان السوي أملاً غالياً تتطلع إليه الإنسانية، وترى فيه الهدف الأسمى الذي يهون في سبيله كل صعب، وتذلل من أجله كل عقبة.

وما أكثر المشكلات الاجتماعية التي تحيد بالإنسان عن جادة الصواب، فتؤدي به إلى انحراف في سلوكه، وبالتالي إلى تفكيك دعائم الحياة الآمنة!

ولا شك أن الفلسفة الحديثة للنظام العقابي في أي دولة متقدمة تستهدف إصلاح المذنب، وتقويمه، والنهوض بمستوى قيمه ومفاهيمه مما يساعد في تغيير شخصيته، وتغيير نظرته العامة للحياة، فيستطيع العودة إلى زمرة المجتمع مواطناً شريفاً، وعاملاً نافعاً منتجاً.

**الكلمات المفتاحية:** الأنماط الجرمية– خصائص.

* **أستاذ – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
** **مدرسة– قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
*** **طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (4)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (4) 2013

# Criminal Patterns Spreading in the Governorate of Lattakia and the Characteristics of those who Commit them

**Dr. Adeeb Akeel***
**Dr. Hannaa Barkawi****
**Randa Esmaeel*****

**(Received 10 / 5 / 2012. Accepted 30 / 8 / 2012)**

## □ ABSTRACT □

Crime is a social phenomenon which exists from the ancient times and still goes on till these days, because where a human lives there are problems and deviance. And no doubt that finding out the reasons which lie behind crimes obviously contributes in narrowing their spread and limiting their harmful effects on society.

Crimes in societies are not absolute but rather relative and differ from a community to another based on its traditions, systems and rules .

A human is the base upon which any renaissance lies, because he's the brain which redirects and lights its way, besides being its leading and ethical model which provides it with its ethics and noble manners.

That's why reforming a Syrian becomes the achievement that humanity mostly looks up to and thinks of him as the highest goal that deserves any sacrifice.

There are a lot of social problems which confuse a human and lead him away from the good behavior, which accordingly dissolve the bases for a safe life.

No doubt that the modern philosophy for the penal system in any modern country aims to evaluate the guilty person and try to reform him and to raise the level of his concepts and values in order to modify his character and change his general view of life so it makes him again "an honest good citizen" and "a useful productive worker" in society.

**Key words**: Criminal patterns characteristics.

*Professor, Department of Sociology, faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Damascus, Syria.
**Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Damascus, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Damascus, Syria.

## مقـدمـة:

الإنسان هو محور أي نهضة، لأنه العقل المدبر الذي يوجهها، وينير لها الطريق، والقائد الذي يقود مسيرتها، والنموذج الأخلاقي الذي يضفي عليها المثل العليا والأخلاق النبيلة.

لذا كان بناء الإنسان السوي أملاً غالياً تتطلع إليه الإنسانية، وترى فيه الهدف الأسمى الذي يهون في سبيله كل صعب، وتذلل من أجله كل عقبة.

وما أكثر المشكلات الاجتماعية التي تحيد بالإنسان عن الجادة، وتؤدي به إلى انحراف في سلوكه؛ وبالتالي تفكيك دعائم الحياة الآمنة!

وما المجرمون والمنحرفون إلا فئة من الأشخاص العاديين الذين لم يحالفهم الحظ في العيش السوي بسبب ظروفهم الاجتماعية التي أدت إلى مخالفة القانون.

ولا شك أن الفلسفة الحديثة للنظام العقابي في أي دولة متقدمة تستهدف إصلاح المذنب، وتقويمه، والنهوض بمستوى قيمه ومفاهيمه لتعديل شخصيته، وتغيير نظرته للحياة كي يستطيع العودة إلى زمرة المجتمع مواطناً شريفاً، وعاملاً نافعاً منتجاً.

ومهما بلغت قيمة برامج الإصلاح والتقويم المتبعة في السجون، والمؤسسات العقابية فلا تعد كافية بذاتها لتحقيق هذا الهدف، إلا إذا وجد إلى جانبها نظام إنساني متكامل لرعاية النزيل بعد الإفراج عنه كي يستطيع المحافظة على المستوى الذي وصل إليه من الفهم، والتربية، والتأهيل المهني، والسلوك السوي استجابة لتلك البرامج الإصلاحية، والعمل على تنمية القدرات، وإيجاد أسلوب يجعل المجتمع يتقبل هذا النزيل بعد الإفراج، ويكون رحيماً به، ويقود، ويوجهه، ويرشده كيلا يعود إلى الانحراف، وارتكاب الجريمة.

وهذا الأسلوب يكون على شكل نظام يساعده على التغلب على المشكلات المختلفة التي تواجهه خارج السجن.

إن الجريمة هي نتاج تشابك عدد من العوامل المتداخلة التي تشترك بدرجات متفاوتة في التأثير في سلوك المنحرف في المجتمع، فتدفعه لإشباع حاجاته بطريقة مخالفة للقانون.

"والإنسان كائن غالباً ما يمكن التأثير في سلوكه، وتوجيه أفعاله، كما أن المجرم هو إنسان منحرف من الممكن إصلاح اعوجاجه، والحد من جنوحه. وقد تنجح وسائل تقويمه، وعلاج انحرافه إذا ما أمكن التعمق في دراسة شخصيته، وفهم سلوكه، وكشف دوافعه، ومتابعة نشاطه من خلال وسائل متعددة للدفاع الاجتماعي تعتمد في مبادئها على قواعد السياسات الجنائية، ومبادئ الضبط الاجتماعي فيما يتعلق بالتحريم، والعقاب، والوقاية من السلوك المنحرف، ومكافحة الجريمة". (رشوان 1995، صـ 15).

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية مورست قديماً، ولاتزال تمارس، ووجود المشكلات والانحراف مرتبط بالإنسان ومما لا شك فيه أن معرفة أسبابها تساعد بوضوح في الإسهام في تضييق نطاقها، والحد من آثارها الضارة في المجتمع.

ومن المهم معرفة السلوك الإجرامي وطبيعته، ومن الحقائق الاجتماعية التي تساعد على إيضاح منظور الجريمة: أن لكل مجتمع نظمه الاجتماعية، وأعرافه، وعاداته، وتقاليده؛ ومعرفتها تساعد على فهم السلوك الإجرامي. ويعدّ وقوع الجريمة في المجتمعات حدث نسبي، يختلف تحديده من مجتمع لآخر وفق عاداته، ونظمه، وقوانينه.

"إن الضبط الاجتماعي نمط من الضغط الذي يمارسه المجتمع على أفراده جميعاً للمحافظة على النظام، ومراعاة القواعد المتعارف عليها أو الموضوعة بنسق ما. وللضبط الاجتماعي وسائل متنوعة يتمثل في التربية، والرأي

العام، والمعرفة، والقانون، والدين، والقيم الاجتماعية المستمدة من العقوبات، والتدابير التي ينص عليها القانون الجنائي". (الديب، 1997، صـ 12)

## أهمية البحث وأهدافه:

ظاهرة الجريمة معقدة ومتشابكة، تستلزم منا التعمق في دراسته، وتستوجب كشف جوانبها، ومعرفة أسبابها، ودوافعها، وفهم شخصية مقترفها، بدراسة خصائصه، وسماته المختلفة، والبحث في جوانب نفسيته، فضلاً عن كشف الجوانب الاجتماعية المختلفة المحيطة به.

إن العقاب والقسوة لم يكونا مطلقاً وسائل فعالة إلى القضاء على الجريمة في المجتمعات المختلفة. لذلك فإن إجراءات الدفاع الاجتماعي، وتدابيره القائمة على البحث العلمي، والدراسة الموضوعية المتعمقة أصبحت أكثر أهمية، وأشدّ إلحاحاً في مواجهة الجريمة، والانحراف، ورد مرتكبها إلى جادة الصواب بالنصح والتوجيه.

"ومن هذا المنطلق يتعامل الدفاع الاجتماعي مع الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى التأمل والدراسة والتدبير والتفكير، وأنها ليست مجرد انحراف وخطيئة تستوجب العقاب والتكفير فحسب؛ وبهذا يتحقق هدف إنساني بتقويم المجرم، أو المنحرف، ورده إلى حظيرة الجماعة، كما يتحقق هدف اجتماعي بحماية المجتمع من الجريمة، والحد من استفحالها". (شفيق، 1987، صـ 50).

إن أهمية هذه الدراسة تتحدد في التعرف إلى الخصائص العامة للسجناء المحتجزين في سجن اللاذقية المركزي، وأهم الجرائم التي قاموا بارتكابها، ومتوسط أعمارهم، والأسباب التي تؤدي إلى ازدياد الجريمة.

**أهداف البحث:**

ويسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1- التعرف إلى حجم الجريمة المرتكبة في محافظة اللاذقية.
2- التعرف إلى أكثر الجرائم المرتكبة والمنتشرة في محافظة اللاذقية.
3- التعرف إلى الخصائص الديمغرافية لمرتكبي الفعل الجرمي في سجن اللاذقية المركزي.

## منهجية البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس الظاهرة كما هي في الواقع،ويصفها وصفاً تحليلياً علمياً. كما استخدمت طريقة المسح الاجتماعي بالعينة. وقد صممت استبانة لجمع البيانات والمعلومات، ثم حللت هذه البيانات والمعطيات المناسبة، واستخلصت النتائج، وعلّقت عليها.

**أسئلة البحث :Research Questions**

- ما أهم الجرائم التي يرتكبها السجناء في المؤسسة الإصلاحية في مدينة اللاذقية؟
- هل يتركز ارتكاب الجريمة لدى فئة عمرية محددة؟
- هل يرتكب العازبون الجريمة أكثر من المتزوجين، وبقية الحالات الاجتماعية الأخرى؟
- هل يؤثر الاستقرار الزوجي في ارتكاب الفرد للجريمة؟
- هل يرتبط ارتكاب الجريمة بمهنة محددة من دون سواها؟

**أ- التعريف بمصطلحات البحث:**

**1-مفهوم الجريمة:**

لا تدل الجريمة على فعل ثابت له أوصاف محددة، فهي حدث نسبي تحدده عوامل كثيرة، منها: الزمان، والمكان، والثقافة. فهناك كثير من الأحداث التي جرت في الزمن الماضي لم تعد من الجرائم، وهي في عرف المجتمع الحديث جريمة يعاقب عليها القانون، ويحقر مرتكبوها؛ وبهذا فإنّ ما يجعل الفعل جريمة ليس هو في ذاته، بل نظرة المجتمع إليه.

والجريمة الواحدة في المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحد من ناحية عقوبتها، ولا من جهة تدرجها في سلسلة خطورة الأفعال الخارجة على القانون؛ فهي مرةً مخالفة، ومرة أخرى جنحة، ومرة ثالثة جناية.

إنّ معرفة العوامل التي تؤدي إلى وقوع الجريمة يعين في تضييق نطاقها، والحد من آثارها الضارة بالمجتمع؛ وذلك ببذل الجهود التعاونية بين مختلف التخصصات، وترسيخ القيم الصالحة في الأفراد، والالتزام بالقوانين الاجتماعية، والبعد عن السلوك الضار إلى أقصى حد ممكن. ومن الحقائق الاجتماعية أن لكل مجتمع نظمه الاجتماعية، وأعرافه، وآدابه السلوكية، وطريقته التي تضبط سلوك أفراده. ويقوم أفراد المجتمع بدورهم في مجازاة الخارجين عن هذه الضوابط، وهم يوكلون أمرهم إلى فئات معينة، أو هيئات منظمة يمنحونها الصلاحيات التي يحق لها بها أن تجازي هؤلاء الخارجين عن الضوابط الاجتماعية المتعارف عليها.

"والجريمة هي نوع من الخروج عن قواعد السلوك العادي، وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمه ومعاييره.وإذا كانت الجريمة في مفهومها القانوني: هي الفعل المقصود بنيّة مبينة يخالف أوامر القانون الجنائي، ونواهيه، ومحرماته، فإننا نراه الأفعال التي تؤدي إلى خرق في نظام المجتمع، وإعاقة وظيفته، وبنائه، وعلاقاته. وتحدث هذه الأفعال نتيجة تضافر عوامل ذاتي، وعوامل بيئية". (الساعاتي، 1982، صـ 18-14).

"والجريمة سلوك إنساني منحرف يمثل اعتداء على حق أو مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع أو القانون الصادر بناء عليه".(حسن، 1989، ص . 11).

"والجريمة سلوك إنساني منحرف يمثل اعتداء على حق أو مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع أو القانون الصادر بناء عليه".(حسن، 1982، صـ 51).

وتكثر تعريفات الجريمة، وتتباين من جهة الزاوية تبعاً للعلوم التي تعرفها. فيعرفها عالم الاجتماع بطريقة مختلفة عن طريقة عالم النفس، أو رجل القانون. ولقد طرح أكثر من تعريف واقترح العلماء أكثر من صيغة. غير أنّ الاختلاف تجلّى في الصياغة، ولم يمس المضمون. ويمكن تعريف الجريمة "بأنها سلوك يحرّمه القانون، ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي". (السراج، 1985، صـ 34)

**2-الضبط الاجتماعي:**

"والضبط الاجتماعي نمط من الضغط يمارسه المجتمع على أفراده جميعاً للمحافظة على النظام، ومراعاة القواعد المتعارف عليها أو الموضوعة بضوء الضبط الاجتماعي. ويختلف الضغط شدة وضعفاً، وبذا يختلف الإحساس بالضبط على الرغم من كونه ثابت الثقل، وسبب ذلك أن الإحساس نسبي، أي يرجع إلى حكم الشخص نفسه بنفسه أو حكم المجموعة أو الجماعة، وما اعتادوا عليه من فهم وطرق تعاملهم مع بعضهم البعض".(جابر، 1982، صـ 161)

"والضبط الاجتماعي هو سيطرة اجتماعية مقصودة هادفة من خلال العادات والأعراف والتربية والقيم والدين والثقافة. وهو يدخل في العمليات الاجتماعية التي تشمل التوافق والتكيف والصراع والاتصال الثقافي. وهو يحاول

القضاء على عوامل الانحراف بل يعمل على الحد من آثارها ونتائجها والحيلولة دون تسربها إلى الآخرين". (جابر، 1982، صـ 165)

"والضبط الاجتماعي هو جهود ذاتية يبذلها المجتمع من أجل تحقيق قيم معينة، ومثل اجتماعية مرسخة؛ لذلك فهو يتمتع بقدرة مستمرة على الخلق الذاتي للضوابط التي يحول بها دون وقوع الانحراف". (عازر، 1967، صـ 139)

"وينطوي الضبط الاجتماعي على عدم تعلم الفرد الانحراف وذلك عن طريق العلاقة والربط بين عمليتي التنشئة الاجتماعية وإعادة التنشئة الاجتماعية من جه، والضبط الاجتماعي من جهة أخرى. ويتم الضبط الاجتماعي من خلال ممارسات القيم، والنماذج الثقافية، والمهن الاجتماعية؛ وهو يعتمد على خطة عقلانية علمية مرشدة، كما أنه يعد أداة من أدوات التغيير". (حسن، 1989، صـ 12)

"ولما كان الضبط الاجتماعي قوة اجتماعية ذات أثر فعال في الأفراد والجماعات والمجتمعات، فإن أية وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعية تؤثر في أفراد الهيئة الاجتماعية بدرجات متفاوتة. وهذه القوة تتوقف على نوع الهيئة التي تمارس الضبط الاجتماعي، وعلى نوع الوسيلة، ومنها: الرأي العام، والقانون، والاعتقاد، والإيحاء الاجتماعي، والتربية، والعرف، والدين، والمثل العليا، والشعائر، والفن، والشخصية، والتثقيف، والتوهم، والقيم الاجتماعية". (شفيق، 1987، صـ 13)

**3-السجن "المؤسسات الإصلاحية والعقابية":**

-إن من أهم الأساليب والطرق التي استخدمت في الماضي لمنع الجريمة، والوقاية منها هو إنشاء مؤسسات عقابية يودع فيها المجرم لتلقي العقوبة على فعله الإجرامي؛ وهي ما تعرف بـ "السجون"، أو ما يعرف حالياً بـ "المؤسسات الإصلاحية". لقد وجد السجن في جميع المجتمعات تقريباً، وفي الأزمنة كلّها منذ بداية ظهور المجتمعات المنظمة في نظمها الاجتماعية المختلفة، وفي أنماطها الثقافية، وإن اختلفت أغراضه وأهدافه ووظائفه من مرحلة زمنية إلى أخرى، ومن ثم اختلف مفهومه أيضاً من مرحلة إلى أخرى.

" إن مفهوم المؤسسات العقابية تغير في كثير من المجتمعات، إذ أنها أخذت تنظر إلى المؤسسات العقابية على أنها "مؤسسة إصلاحية" تهدف إلى إصلاح السجين، وإعادة تربيته تربية ملائمة؛ مما يترتب عليه إمكانية عدم العودة إلى ارتكاب الجريمة، واعتماد نظام إصلاحي تعليمي اجتماعي ثقافي قيمي تعليمي نفسي للنزلاء في أثناء تمضية عقوبة السجن وهذا قد يقلل من احتمال عودتهم للسلوك الإجرامي، بعد الخروج من السجن".(الديب، 1997، صـ 53).

" والسجن مكان محصن بأسوار عالية، وحواجز صناعية يحول دون هروب من أودع فيه من نزلاء لقضاء حكم صادر بحقهم يقتضي منع حريتهم لقاء ارتكابهم فعلاً مخالفاً للقانون، كما أنه مكان لتهذيب هؤلاء النزلاء، وتعديل سلوكهم، وتأهيلهم، بغرض إعادتهم للمجتمع أعضاء صالحين".

(السروجي، 2004، صـ 11).

"والسجون هي أماكن إصلاح وتربية؛ هدفها تقويم سلوك المحكوم عليهم بعقوبات جنائية سالبة للحرية، وتأهليهم لأن يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع".(التير،1981، صـ 23).

**4- مفهوم الدفاع الاجتماعي:**

"هو السياسة الاجتماعية المرتكزة على المنهج العلمي في دراسة الجريمة والمجرم من الجوانب كافةً؛بهدف وقاية الإنسان من الانزلاق في الانحراف، وحماية المجتمع من الإجرام.ويشير مفهوم هذا المصطلح إلى أن الدفاع الاجتماعي هو رمز إلى السياسة الاجتماعية والجنائية المرتكزة على العلم التجريبي في تفهم كل من ظاهرة الإجرام، وشخص

المجرم، أو الجانح؛ بهدف الوقاية اجتماعياً من مسببات تلك الظاهرة، ومعاملة المجرمين، والجانحين معاملة جنائية إنسانية تكفل تأهيلهم للتآلف الاجتماعي".

(الخالق، 2001، صـ 15).

" وللدفاع الاجتماعي مفهومان الأول: هو ما يؤدي إليه اللفظ، وهو مجرد الحماية والوقاية الاجتماعية ضد الإجرام والانحراف".

والثاني: المفهوم الاجتماعي الحديث الذي يقوم على أساس مكافحة الإجرام، والانحراف من خلال التركيز على الفرد، والعناية بشخصيته، والتعرف إلى عوامل إجرامه ودوافعه،والعمل على علاجه؛ ولذلك يقوم هذا المفهوم الحديث على ركيزتين أساسيتين، هما: التفرد، والإنسانية". (الخالق، 2001، صـ 17).

فالدفاع عن المجتمع ضد أي ظاهرة ضارة، أو انحرا، أو جريمة تهدد أمن، وسلامته يكون عن طريق الوقاية ـ إن أمكن، أو عن طريق التدبير المانع، أو الاقتصاص من الجاني بإنزال العقاب عليه.

كما يعرّف الدفاع الاجتماع"بأنه مجموعة من المبادئ، والقواعد التي تستهدف الدفاع عن المجتمع ككل والدفاع عن أفراده كل على حده؛ بهدف تجنب معوقات التقدم، وإزالة عواملها إلى أبعد قدر ممكن". (رمضان، 1991، صـ 67).

**5-دراسات تتعلق بالبحث:**

**1-دراسة ميدانية بعنوان: "السجن مؤسسة اجتماعية".**

هي دراسة لآراء المسجونين واتجاهاتهم في المؤسسات العقابية الليبية للباحث الدكتور مصطفى عمر التير نُشِرت عام 1981 في ليبيا:

- هدفت إلى دراسة الفرد السجين، ونوع الحياة الاجتماعية التي يحياها داخل المؤسسة العقابية.
- عينة الدراسة: /923/ نزيلاً ونزيلة، ويمثلون الغالبية العظمى من نزلاء هذه المؤسسات.
- منهجية البحث: هو مسح كامل يشمل النزلاء جميعه، والمؤسسات جميعها، بما في ذلك الإناث والأجانب. وجمعت البيانات بواسطة استئمارة المقابلة التي تضمنت الأسئلة التي تهدف الدراسة إلى إيجاد إجابات عنها.
- نتائج الدراسة: ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن المؤسسة الإصلاحية (السجون) تتفاوت حالياً في إمكانياتها الفيزيقية (مبانٍ وأراضٍ)، ويتوفر لبعض المؤسسات إمكانيات أفضل بكثير مما يتوفر لمؤسسات أخرى.

**2-دراسة ميدانية لسلوك العدوان والتسلط لدى الشباب العربي للدكتور عبد الرحمن العيسوي للعام 1990في لبنان:**

- عنوان الدراسة: العدوان والتسلط والعنف والنزعة السيكوباتية.
- هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى وضع مقاييس للعدوان، والسيطرة، وعلاقتهما ببعض سمات الشخصية: كالانبساط ،والانطواء، والكذب. كما هدفت إلى التعرف إلى مدى انتشار النزعات العدوانية بين الشباب والأطفال من كلا الجنسين.
- عينة الدراسة: /347/ تلميذاً و تلميذة، منها: /142/من الذكور و/205/ من الإناث.
- نتائج الدراسة: ميل الذكور أكثر من الإناث نحو الزيادة في النزاعات العدوانية والسيطرة.

**3-دراسة ميدانية اجتماعية بعنوان: البغاء ظاهرة اجتماعية عالمية للدكتور محمد شفيق للعام 1986.**

- عنوان الدراسة: البغاء ظاهرة اجتماعية عالمية.
- هدفت الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب انتشار مشكلة البغاء للوقوف موقفاً إيجابياً يساعد على مكافحة استفحال أمرها من جهة، وتحديد نطاقها، وحصر نشاطها في المجتمع من جهة أخرى.
- عينة الدراسة: /48/ حالة تم اختيارهن بطريقة عشوائية من نزيلات كل من دار الأمان بمدينة الأوقاف بامبابة. ومن البغايا المسجونات بسجن القناطر للنساء.
- نتائج الدراسة: توصلت إلى أنّ البغاء مشكلة اجتماعية تختص بها المجتمعات المعقدة عموماً، وتزداد نسبتها في الحضر خصوصاً، كما إن أغلب البغايا بدأن حياتهن الجنسية في سن مبكرة. كما تؤكد نتائج هذا البحث أن البغاء يتناسب عكسياً مع درجة التعلم.

**4-دراسة تجريبية للباحث الدكتور محمد بن محمد عيسوي الفيومي للعام 2005 في مصر:**

- عنوان الدراسة: أثر برنامج ترفيهي في التخفيف من إظهار العدوان لدى عينة من الجانحين.
- هدفت الدراسة: إلى مساعدة الجانحين على إعادة تكيفهم، ومحاولة تخفيف حدة شعورهم بالعدوان تجاه المجتمع، والوصول إلى أفضل الوسائل إلى إعادتهم إلى جادة السبيل، وحمايتهم من الزلل والانحراف، وصيانة المجتمع من براثن الجريمة؛ وذلك بتعريضهم لبرنامج ترفيهي.
- عينة الدراسة: أجريت هذه الدراسة على /42/ حدثاً من نزلاء مؤسسات المحلة الكبرى.
- نتائج الدراسة: إن استخدام برنامج ترفيهي مستمر مع الجانحين قد يؤدي إلى خفض السلوك العدواني لديهم، خاصة فيما يتعلق بالسلوك المباشر واللفظي وغير المباشر.

**6-مجتمع البحث:**

هو النزلاء الموجودون في المؤسسة الإصلاحية والعقابية بمدينة اللاذقية، وقد بلغ عددهم /97/ نزيلاً.

**7-عينة البحث:**

-من النزلاء بسجن اللاذقية الذين يقضون مدة العقوبة المقررة طبقاً للأحكام الصادرة في حقهم. وقد بلغ عددهم /800/ نزيل فقط.

-اتبعت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الشامل؛ لأنها ترغب وفق وحدة الدراسة المتبعة دراسة السجناء الذين عقوبتهم تتراوح من /3/ سنوات فأكثر.

-انخفض عدد أفراد المجتمع الأصلي، فوصل إلى /97/ نزيلاً، بينهم أربع نزيلات فقط يتطابقن مع وحدة تحليل الدراسة الحالية؛ ما دفع الباحثة إلى اتباع طريقة المسح الاجتماعي الشامل.

**8-أداة البحث:**

- استبانة لدراسة الخصائص العامة لسجناء المؤسسة الإصلاحية والعقابية في مدينة اللاذقية.

**9-حدود البحث:**

- **الحدود المكانية:** أجري هذا البحث في سجن اللاذقية المركزي في محافظة اللاذقية.
- **الحدود الزمانية:** طبق هذا البحث في شهر كانون الثاني لعام 2012.

## النتائج والمناقشة:

-توصلت الدراسة الميدانية إلى جملة من النتائج التي أجابت عن أسئلة الدراسة، والتحقق من هدف البحث الذي جاءت به الدراسة.

**أولاً: خصائص عينة الدراسة:**

**أ- توزع السجناء بحسب الجنس:**

**الجدول رقم /1/ يتضمن توزع السجناء بحسب الجنس:**

| الجنس | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 90 | 95,7 |
| أنثى | 4 | 4,3 |
| الإجمالي | 94 | 100,0 |

تشير معطيات الجدول رقم /1/ إلى أن الذكور هم أكثر ارتكاباً للجريمة من الإناث؛ إذ بلغت النسبة بين الذكور 95,7 %، في حين تضاءلت النسبة لتصل إلى 4,3 % عند الإناث. وهذا يتوافق مع مختلف الدراسات العربية والأجنبية التي ترى أن الذكور هم أكثر ارتكاباً للجريمة من الإناث.

**ب- توزع السجناء بحسب العمر:**

**الجدول رقم /2/ يتضمن توزع العينة بحسب العمر:**

| العمر | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 21-30 | 24 | 25,5 |
| 31-40 | 32 | 34,0 |
| 41-50 | 23 | 24,5 |
| 51-60 | 15 | 16,0 |
| الإجمالي | 94 | 100,0 |

ترتفع نسبة ارتكاب الجريمة لدى أفراد العينة المدروسة ضمن الفئة العمرية 30-21، وتخف إلى حد ما ضمن الفئات العمرية الأخرى، فتبلغ أدنى معدل لها لدى الفئة العمرية 60-51 سنة. وتشير هذه النتيجة إلى تركز أعلى نسبة للجريمة في الفئة العمرية بين 31 وأقل من 40 سنة؛ لأنّ المرء في هذه المرحلة من العمر يتميز بعدم النضج، والاستقرار الاجتماعي النفسي.

**ت- توزع السجناء بحسب الحالة الاجتماعية:**

**الجدول رقم /3/ يتضمن توزع أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية:**

| الحالة الاجتماعية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عازب | 34 | 36.2 |
| متزوج | 54 | 57.4 |

| | | |
|---|---|---|
| أرمل | 2 | 2.1 |
| مطلق | 4 | 4.3 |
| الإجمالي | 94 | 100,0 |

أوضحت الدراسة أن أكثر من 57.4 % من المسجونين متزوجون، في حين أن 36.2 % منهم مايزال عازباً، وأما المطلقون فقد بلغت نسبتهم 4.3 % ، و2.1 % فقط هم من الأرامل.

**ثانياً: طرحت الدراسة السؤال الآتي:**

**-ما أهم الجرائم التي يرتكبها السجناء؟**

**نوع الجريمة التي سببت اعتقال السجين؟**

**الجدول رقم /4/ يوضح التوزع على مختلف الجرائم:**

| نوع الجريمة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| القتل و الشروع في القتل والتحريض عليه | 22 | 23.4 |
| السرقة والسلب | 37 | 39.4 |
| الاغتصاب والفعل المنافي للحشمة | 20 | 21.4 |
| تجارة المخدرات وتعاطيها | 11 | 11.7 |
| جرائم أخرى | 4 | 4.4 |
| الإجمالي | 94 | 100,0 |

تبين نتائج الجدول رقم /4/ أن الأفعال الجرميّة التي ارتكبها السجناء التي أُدخلوا بسببها السجن كانت مختلفة، إذ تشكل جريمة السرقة والسلب النسبة الأكبر أي39.4 %،يليها القتل والتحريض عليه بنسبة 23.4%. وبلغت الجرائم الجنسية المختلفة من (اغتصاب، وأفعال منافية للحشمة) نسبة 21.4%، وتجارة المخدرات وتعاطيها نسبة 11.7%. أما بقية الجرائم الأخرى، كحرق سيارة، أو سلاح ممنوع، أو حادث سير، أو سكر فكانت نسبتها 4,3%.

- **أما بالنسبة للسؤال الثاني: هل يتركز ارتكاب الجريمة لدى فئة عمرية محددة:**

**الجدول رقم /5/ يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب نوع الجريمة المرتكبة والعمر:**

| | | | العمر | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 21-30 | 31-40 | 41-50 | 51-60 | |
| نوع الجريمة | القتل و الشروع والتحريض على القتل | العدد | 3 | 7 | 7 | 5 | 22 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 13.6% | 31.8% | 31.8% | 22.7% | 100.0% |
| | | النسبة من العمر | 12.5% | 21.9% | 30.4% | 33.3% | 23.4% |
| | السرقة والسلب | العدد | 17 | 12 | 6 | 2 | 37 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 45.9% | 32.4% | 16.2% | 5.4% | 100.0% |
| | | النسبة من العمر | 70.8% | 37.5% | 26.1% | 13.3% | 39.4% |
| | الاغتصاب | العدد | 4 | 10 | 5 | 1 | 20 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | والفعل المنافي الحشمة | النسبة من نوع الجريمة | 20.0% | 50.0% | 25.0% | 5.0% | 100.0% |
| | | النسبة من العمر | 16.7% | 31.3% | 21.7% | 6.7% | 21.3% |
| | تجارة وتعاطي المخدرات | العدد | 0 | 2 | 2 | 7 | 11 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | .0% | 18.2% | 18.2% | 63.6% | 100.0% |
| | | النسبة من العمر | .0% | 6.3% | 8.7% | 46.7% | 11.7% |
| | جرائم أخرى | العدد | 0 | 1 | 3 | 0 | 4 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | .0% | 25.0% | 75.0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من العمر | .0% | 3.1% | 13.0% | .0% | 4.3% |
| الإجمالي | | العدد | 24 | 32 | 23 | 15 | 94 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 25.5% | 34.0% | 24.5% | 16.0% | 100.0% |
| | | النسبة من العمر | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% |

اختبار كاي مربع

| | القيمة | درجة الحرية | مستوى المعنوية | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| كاي مربع | 40.690[a] | 12 | .000 | يوجد دلالة |

تشير معطيات الجدول رقم /5/ إلى أن مرتكبي جرائم القتل هم من الفئتين العمريتين بين 31–40 سنة، و–50 41 سنة؛ وهذا يعني أن القتل يحتاج إلى قوة عضلية، وجرأة لا تتوفر إلاّ لدى الرجال.في حين أن جريمة السرقة تزداد لدى الفئة العمرية من 21–30 سنة أكثر من بقية الفئات العمرية، وقد بلغت قرابة 46%، من مرتكبي جرائم السرقة، في حين توزعت النسب المتبقية بين الفئات العمرية الأخرى. وما يلفت النظر هو أنّ النسبة الغالبة من مرتكبي جرائم الاغتصاب يتوزعون في الفئة العمرية من 31–40 سنة، وهذه الفئة يفترض أن تكون مستقرة بزواج وأطفال. أما ازديادها فيدل على وجود مشكلة لابد من التعمق في البحث عنها.وهذا ما يؤكده مستوى الدلالة (000) بقيمة (40,690).

**–بالنسبة للسؤال الثالث:**

**–هل ترتفع نسبة ارتكاب الجريمة عند العازبين أكثر من المتزوجين أو من بقية الحالات الاجتماعية الأخرى؟**

**الجدول رقم /6/ يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب نوع الجريمة المرتكبة والجنس:**

| | | | الجنس | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ذكر | أنثى | |
| نوع الجريمة | القتل و الشروع في القتل والتحريض عليه | العدد | 18 | 4 | 22 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 81.8% | 18.2% | 100.0% |
| | | النسبة من الجنس | 20.0% | 100.0% | 23.4% |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | السرقة و السلب | العدد | 37 | 0 | 37 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 100.0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من الجنس | 41.1% | .0% | 39.4% |
| | الاغتصاب والفعل المنافي الحشمة | العدد | 20 | 0 | 20 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 100.0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من الجنس | 22.2% | .0% | 21.3% |
| | تجارة المخدرات وتعاطيها | العدد | 11 | 0 | 11 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 100.0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من الجنس | 12.2% | .0% | 11.7% |
| | جرائم أخرى | العدد | 4 | 0 | 4 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 100.0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من الجنس | 4.4% | .0% | 4.3% |
| الإجمالي | | العدد | 90 | 4 | 94 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 95.7% | 4.3% | 100.0% |
| | | النسبة من الجنس | 100.0% | 100.0% | 100.0% |

اختبار كاي مربع

| | القيمة | درجة الحرية | مستوى المعنوية | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| كاي مربع | 13.673[a] | 4 | .008 | يوجد دلالة |

- يبين الجدول رقم /6/ أن معظم مرتكبي جرائم القتل هم من الذكور؛ إذ بلغت نسبة الذكور من مرتكبي جرائم القتل قرابة 82% ، في حين بلغت نسبة انتشار مرتكبات جرائم القتل 18%. أما بالنسبة لجرائم السرقة والسلب والاغتصاب والمخدرات،فتشير نتائج الجدول السابق إلى أن هذه الجرائم ذكورية تماماً، إذ إن 100% من أفراد العينة من مرتكبي جرائم الاغتصاب والمخدرات والسرقة هم من الذكور فقط.وهذا يؤكد مستوى الدلالة (008) بقيمة (13,673)

**-بالنسبة للسؤال الرابع:**

**-هل يؤثر الاستقرار الزواجي في ارتكاب الفرد للجريمة؟**

**الجدول رقم /7/ يبين أنواع الجرائم المرتكبة لدى أفراد العينة المدروسة والحالة الاجتماعية لهم:**

| | | | الحالة الاجتماعية | | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | عازب | متزوج | أرمل | مطلق | |
| نوع الجريمة | القتل و الشروع في القتل والتحريض عليه | العدد | 9 | 10 | 2 | 1 | 22 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 40.9% | 45.5% | 9.1% | 4.5% | 100.0% |
| | | النسبة من الحالة الاجتماعية | 26.5% | 18.5% | 100.0% | 25.0% | 23.4% |
| | السرقة والسلب | العدد | 14 | 21 | 0 | 2 | 37 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 37.8% | 56.8% | .0% | 5.4% | 100.0% |
| | | النسبة من الحالة الاجتماعية | 41.2% | 38.9% | .0% | 50.0% | 39.4% |
| | الاغتصاب والفعل المنافي الحشمة | العدد | 7 | 13 | 0 | 0 | 20 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 35.0% | 65.0% | .0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من الحالة الاجتماعية | 20.6% | 24.1% | .0% | .0% | 21.3% |
| | تجارة المخدرات وتعاطيها | العدد | 4 | 7 | 0 | 0 | 11 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 36.4% | 63.6% | .0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من الحالة الاجتماعية | 11.8% | 13.0% | .0% | .0% | 11.7% |
| | جرائم أخرى | العدد | 0 | 3 | 0 | 1 | 4 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | .0% | 75.0% | .0% | 25.0% | 100.0% |
| | | النسبة من الحالة الاجتماعية | .0% | 5.6% | .0% | 25.0% | 4.3% |
| الإجمالي | | العدد | 34 | 54 | 2 | 4 | 94 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 36.2% | 57.4% | 2.1% | 4.3% | 100.0% |
| | | النسبة من الحالة الاجتماعية | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% |

اختبار كاي مربع

| | القيمة | درجةالحرية | مستوى المعنوية | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| كاي مربع | 14.689[a] | 12 | .259 | لا يوجد دلالة |

تشير معطيات الجدول رقم/7/ إلى أن المتزوجين هم أكثر ارتكاباً للجريمة من العازبين؛ وذلك في مختلف أنواع الجرائم، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مرتكبي السرقة56,8%، ومرتكبي جرائم الاغتصاب قرابة65,0%، و63% منهم مرتكبي جرائم المخدرات فقط. أمّا مرتكبي جرائم القتل، فتقاربت النسب إلى حد ما بين العازبين والمتزوجين، فبلغت عند العازبين 41%، في حين بلغت عند المتزوجين 45%. وهذا يؤكد مستوى الدلالة (259) بقيمة (14,689).

**-وبالنسبة إلى الإجابة عن السؤال:**

**- هل يرتبط ارتكاب الجريمة بمهنة محددة دون سواها.**

**الجدول رقم /8/ يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب نوع الجريمة والمهنة:**

| | | | المهنة | | | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ربة منزل | عامل في المهن الحرة | عامل في الزراعة والصيد | سائق | موظف | عامل في البيع | |
| نوع الجريمة | القتل والشروع في القتل والتحريض عليه | العدد | 4 | 8 | 2 | 2 | 5 | 1 | 22 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 18.2% | 36.4% | 9.1% | 9.1% | 22.7% | 4.5% | 100.0% |
| | | النسبة من المهنة | 100.0% | 14.0% | 18.2% | 33.3% | 41.7% | 25.0% | 23.4% |
| | السرقة و السلب | العدد | 0 | 24 | 3 | 3 | 4 | 3 | 37 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | .0% | 64.9% | 8.1% | 8.1% | 10.8% | 8.1% | 100.0% |
| | | النسبة من المهنة | .0% | 42.1% | 27.3% | 50.0% | 33.3% | 75.0% | 39.4% |
| | الاغتصاب والفعل المنافي الحشمة | العدد | 0 | 12 | 5 | 1 | 2 | 0 | 20 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | .0% | 60.0% | 25.0% | 5.0% | 10.0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من المهنة | .0% | 21.1% | 45.5% | 16.7% | 16.7% | .0% | 21.3% |
| | تجارة المخدرات وتعاطيها | العدد | 0 | 9 | 1 | 0 | 1 | 0 | 11 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | .0% | 81.8% | 9.1% | .0% | 9.1% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من المهنة | .0% | 15.8% | 9.1% | .0% | 8.3% | .0% | 11.7% |
| | جرائم أخرى | العدد | 0 | 4 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | .0% | 100.0% | .0% | .0% | .0% | .0% | 100.0% |
| | | النسبة من المهنة | .0% | 7.0% | .0% | .0% | .0% | .0% | 4.3% |
| الإجمالي | | العدد | 4 | 57 | 11 | 6 | 12 | 4 | 94 |
| | | النسبة من نوع الجريمة | 4.3% | 60.6% | 11.7% | 6.4% | 12.8% | 4.3% | 100.0% |
| | | النسبة من المهنة | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% | 100.0% |

اختبار كاي مربع

| | القيمة | درجة الحرية | مستوى المعنوية | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| كاي مربع | 28.061[a] | 20 | .108 | لا يوجد دلالة |

تشير معطيات الجدول رقم /8/ إلى ازدياد ارتكاب مختلف أنواع الجرائم بين العاملين في المهن الحرة. وقد بلغت النسبة36,4%، لدى مرتكبي جرائم القتل والعاملين في المهن الحرة، و 60,0%لدى مرتكبي جرائم القتل، و81,8% من مرتكبي جرائم المخدرات.وهذا يؤكد مستوى الدلالة (108) بقيمة (28,061).

## الاستنتاجات والتوصيات:

1- التوسع في الهيئات الاجتماعية التي تعمل في رعاية المساجين.

2- التأكيد على تحقيق نظام الرعاية اللاحقة للمسجون ضماناً لعدم عودته إلى الجريمة.

3- تدعيم أسلوب الأخصائي الاجتماعي، وإعداد الباحثين الاجتماعيين للقيام بالدراسات العلمية والعملية في مجال دراسة الجريمة والمجرم.

4- إجراء مزيد من البحوث العلمية التي تتعمق في كشف العوامل المؤدية إلى ازدياد ارتكاب الجريمة.

5- إيجاد تدابير مواجهة للجريمة متوافقة مع تقاليد مجتمعنا لحمايته من الإجرام وانزلاق الأفراد إلى الجريمة.

6- تشجيع إجراء المزيد من البحوث الميدانية لتبيان العوامل المحددة لاستخدام نتائج هذه البحوث.

## المراجـــــع:


1- التير، مصطفى عمر،" *السجن كمؤسسة اجتماعية*"، ط1، معهد الإنماء العربي ، بيروت ،1981، 23.

2- جابر، سامية محمد،" *القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع*"دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1982، 161.

3- حسن، محمد نجيب توفيق،" *الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة*"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1989، 11.

4- حسن، محمد نجيب،" *علم الإجرام والعقاب*"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، 51.

5- الديب، محمد توفيق،" *الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث*"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1997، 53.

6- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، *"الجريمة في علم الاجتماع الجنائي"*. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995، 15.

7- رمضان، السيد، *"الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية"*. المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية ،1991، 67.

8- السراج ،عبود ، "*علم الإجرام وعلم العقاب*"، جامعة دمشق، دمشق،1985، 34.

9- السروجي ، طلعت مصطفى؛ "*الإنحراف الإجتماعي بين التدبر والمواجهة*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، 11.

10- الساعاتي، سامية،" *الجريمة والمجتمع*"، ط1، بحوث في علم الاجتماع الجنائي،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،1982، 14-18.

11- شفيق، محمد، *"الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي"*، المكتب الحديث، الاسكندرية، 1987، 50.

12- شفيق، محمد، *"البغاء في المجتمعات المعاصرة"*، جامعة عين شمس ، القاهرة، 1986، 189-215.

13- عبد الخالق، جلال الدين، السيد رمضان، *"الجريمة والانحراف"*، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001،15.

14- عازار، عادل، *"النظرية العامة في ظروف الجريمة"*، دار المعارف، القاهرة، 1967، 139.

15- العيسوي ، عبد الرحمن ، *"سيكولوجية الجريمة والإنحراف"* ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1990، 145-159.

16- الفيومي، محمد بن محمد عيسوي ، *"أثر برنامج ترفيهي في التخفيف من إظهار العدوان لدى عينة من الجانحين، دراسة تجريبية"* ، مجلة البحوث الأمنية، المجلد (14)، العدد (30)، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ربيع الآخر، 1426، مايو، 2005، 195-226.